2798 12414

رؤساء وزراء سابقون يدعون إلى حوار وطني وشفافية رسمية وتحديد المصالح الأردنية العليا تجاه مفاوضات السلام

سياسيون: تماسك الجبهة الداخلية وسلامة النسيج الاجتماعي أساس القوة والمنعة للأردن

عمان - الغد - تتفق شخصيات سياسية رفيعة على خطورة المرحلة الحالية التي يمر بها الأردن والمنطقة، فيما تجمع على أن ثمة حالة استقطاب سياسي حادة في الشارع الأردني، تحتاج الى مقاربات وطنية لترشيدها، وبما تستند أساسا الى حوار وطني حقيقي ومنتج، ينطلق من الثوابت الوطنية، ويتسم بالوضوح والشفافية، ويحسم جدل عدد من القضايا والملفات الشائكة محليا.

"الغد" استضافت رؤساء الوزراء السابقين أحمد عبيدات وطاهر المصري وفيصل الفايز، في ندوة، ناقشت فيها تزايد حدة التجاذب والاستقطاب السياسي والوطني، في مناقشة تحديات وتداعيات متوقعة لتحركات وزير الخارجية الأميركي جون كيري، وما يدور من معلومات وتسريبات حول مفاوضات السلام، وارتباط ذلك أيضا ببعض القرارات والإجراءات الداخلية، وجدل إشكالية العلاقة الداخلية.

ويكاد يجمع السياسيون الثلاثة على غياب ما يمكن تسميته بـ"الحوار الوطني"، عما يدور من نقاشات وتجاذبات، فيما يجمعون على الحاجة اليوم لإعادة إنتاج توافقات وطنية، تستند الى القواسم الوطنية المشتركة، للعبور الى مستقبل أمن، وبما يمكن من الاشتباك مع التحديات والأخطار المحدقة بالوطن، بأقل الخسائر الممكنة، وبكفاءة وتماسك.

ويستعرضون في الندوة، رؤيتهم وتشخيصهم لانعكاس المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، ومصير الحل النهائي للقضية الفلسطينية، بمختلف احتمالاته، فشلا ونجاحا، على الواقع الأردني، وكيف يمكن حسم التعامل مع إشكالية العلاقة الأردنية الفلسطينية على المستوى الداخلي.

وفيما يحمل عبيدات والمصري "غياب" التدفق الرسمي للمعلومات، حول قضايا مصيرية، كمفاوضات السلام وتحركات كيري، المسؤولية الأساسية لارتفاع حدة التجاذبات في الشارع الأردني، والانزلاق، أحيانا كثيرة، الى مساحات مقلقة، وتنذر بالفتن، فإن الفايز يرى أن تأكيد الثوابت الأردنية من تحركات كيري وقضايا الحل النهائي، أمر محسوم أردنيا، وعلى أعلى المستويات.

لكن الشخصيات الثلاثة تتفق، مع ذلك، على ضرورة توفير المعلومات الرسمية الموثوقة لتمكين المجتمع من التحاور بأجواء مطمئنة وصحية ومنتجة.

تختلف الشخصيات الثلاثة وتتفق وهي تناقش في محاور الندوة، لكنها تكاد تجمع، على ضرورة الحوار الوطني اليوم، وضرورة تركيزه على الثوابت والقواسم المشتركة، تجنبا لحمى الخلاف.

فيما تتكرر الدعوات الى تعزيز فكرة السلم الأهلي، وتماسك الجبهة الداخلية، والسعي لتحقيق توافقات وطنية، تتحمل السلطات الثلاث المسؤولية الأولى عن توفير ظروف مثل هذا الحوار والتوافقات.

ويدفع هؤلاء السياسيون الى بلورة خريطة إصلاح شامل، تعيد الثقة الضعيفة، بين المواطنين وبين المؤسسات الرسمية، باعتبار ذلك "مصلحة حيوية".

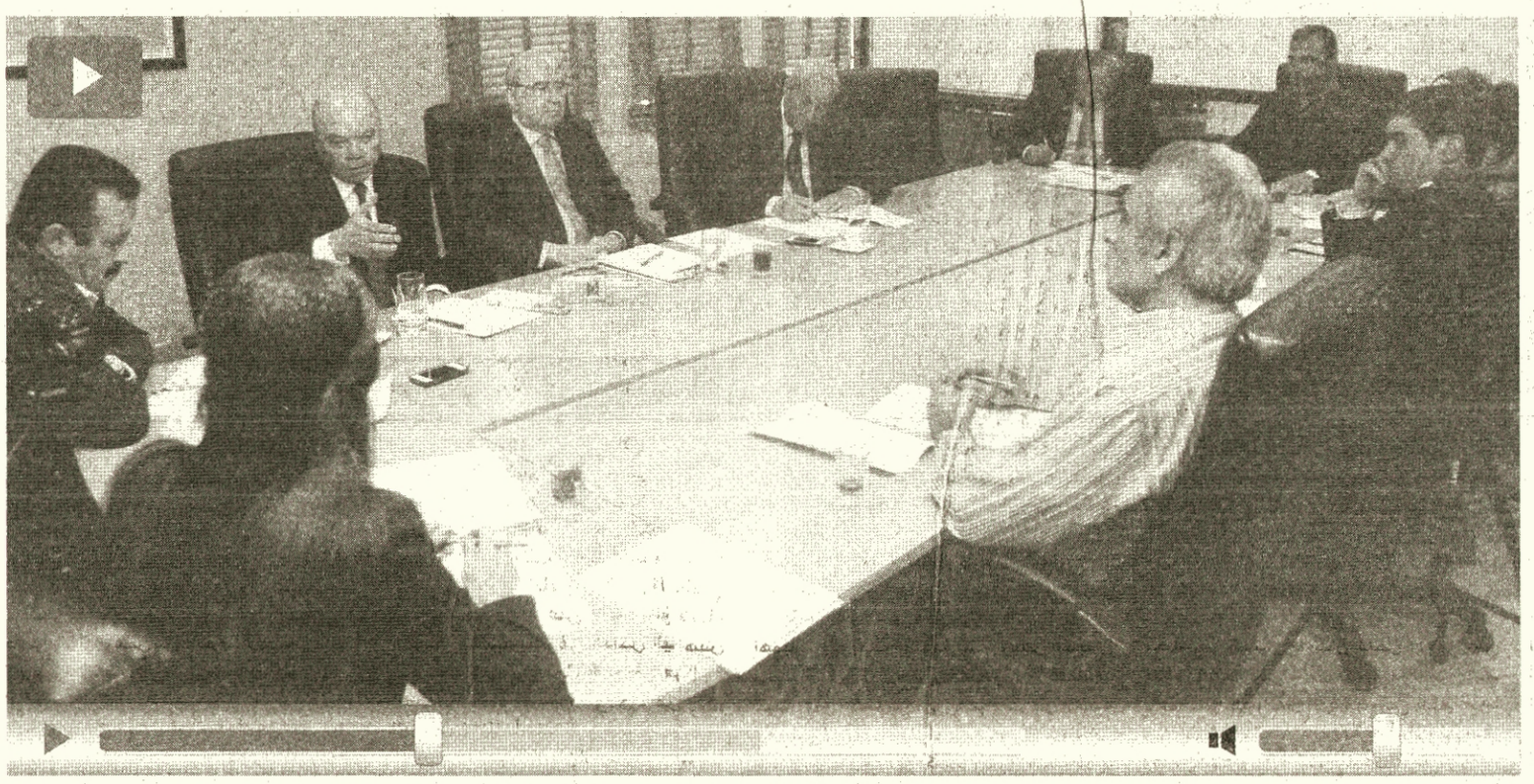

حوار بين رؤساء الوزراء السابقين احمد عبيدات وطاهر المصري وفيصل الفايز مع أسرة تحرير "الغد" - (تصوير: ساهر قدارة)

الدعوة لإعادة تقييم سياسات التعليم والأمن والاقتصاد وحسم جدل المواطنة والهوية الوطنية

إطار كيري ليس واضحا لأن لا مبادرة محددة تحمل حلولا لقضايا الوضع النهائي حتى الآن

الأردن في محيط ملتهب

عبيدات: ينطلق عبيدات في تشخيصه لواقع الأردن اليوم، حيث يلفت الى الموقع الجغرافي والسياسي للمملكة، والذي "له تبعات كثيرة جدا"، حيث فلسطين غربا، بكل أثقال قضيتها وظلالها علينا، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، فيما تراجع العراق شرقا، عن أن يكون عمقا وجدارا استراتيجيا للأردن والعرب. أما شمالا فثمة سورية، الغارقة في أزمة وحرب أهلية طاحنة، حيث باتت مصدرا للخطر علينا اليوم، وخلق وضعها أعباء كبيرة جدا.

في الحدود الجنوبية لا تقل تحديات، حيث مصر، التي باتت اليوم مشغولة بنفسها، فضلا عن انقطاع الغاز المصري ما زاد من عبئنا الاقتصادي، أما خليجيا، فلا نصيب اقتصاديا حقيقيا للأردن من دوله.

ويرى عبيدات؛ أن هذا الوضع الحساس للأردن، الواقع بين هذه التيارات والأزمات المتضاربة، والذي يصفه بنقطة "تقاطع النيران سياسيا وعسكريا وأمنيا وماليا"، يلقي على المملكة والقيادة والمؤسسات الدستورية مسؤولية، بأن يتمكن الأردن من أن يمر من حقل الألغام هذا بأقل الخسائر.

الحوار يحتاج لتدفق رسمي للمعلومات

وبعد أن يتساءل عبيدات، عن فرص تجاوز هذا الواقع عبر الحوار، يقول إنه لا يشعر بوجود حوار بين الناس والمؤسسات الرسمية. ويعلل الأمر بوجوب أن يكون أمام أي حوار بين تلك المكونات معلومات رسمية موثوقة.

وهو يعتقد أن مثل هذه المعلومات "غير المتوفرة" الى الآن، هي "ما يعيق قدرة المجتمع على التحاور، بأجواء مطمئنة".

ويؤكد عبيدات أهمية الحوار، بوصفه ضروريا عندما يتعلق الأمر بقضايا الوطن والمستقبل، للوصول لرؤية وطنية، تحدد كيف نتعامل مع التحديات الداخلية والخارجية.

ويرفض عبيدات المبالغة بالتخوف مما يدور من "تجاذبات وجدل" وطني اليوم، ويعتبر بأنها "مسألة طبيعية". لكنه يتساءل: "لماذا لا يكون هناك جدل، يوفر صورة أوضح، ويخرج بأفكار منتجة، وحلول رشيدة للمشاكل الداخلية والخارجية؟!" حتى في ظل تعدد الاجتهادات.

مربط الفرس عند عبيدات لإنجاح الحوار والقدرة للتصدي للتحديات الوطنية، هو بتدفق المعلومات على المستوى الرسمي، ويؤكد أن هذا الأمر "أساسي"، و"من حق الناس أن تصل لمعلومات في قضايا مصيرية".

وفيما يؤكد عبيدات أهمية تحمل السلطات الدستورية الثلاث لمسؤولياتها، كل ضمن اختصاصه في هذا الظرف؛ فإنه يرى أن هذه الحالة "غير قائمة"، فالسلطة التشريعية تعيش واقعا مفارقا للمجتمع، والتنفيذية ما تزال تراوح في أزمتها مع الثقة الشعبية.

ويلفت عبيدات الى "حقيقة أن الرأي العام لا يسأل عن التفصيلات، عندما يكون قناعة عن مؤسسة أو حكومة أو قرار أو شخص"، ويضيف: "الثقة إما أن تكون موجودة أو غير موجودة عند الرأي العام".

ويخلص عبيدات الى أنه امام التحديات المذكورة، وأمام أزمة غياب المعلومة، فإن حواضن الحوار والنقاش الوطني، مثل مؤسسات المجتمع المدني، قد لا تنجح بمهمتها، كما أن الإعلام المرعوب، الذي هو مستجيب لكل الإخفاقات الحاصلة، لا يمكن أن يدعم حوارا، فهو إما يقدم مدحا او هجوما على الطرف الآخر، وإما إعلاما لا يحترم الناس، ولا حقهم بالمعلومات.

مصطلحات فضفاضة والحوار غائب

المصري: أما المصري فينطلق في مداخلته حول قضية الحوار الوطني، من وصفه لتعبير الحوار الوطني بـ"العام والفضفاض." ويقول إنه "وفق المعايير والظروف القائمة اليوم يمكن القول إنه لا يوجد حوار وطني حقيقي".

ويرى أن الحوار الوطني جرى سابقا، عبر قنوات متعددة بالمفهوم الأردني، من خلال لجنة الميثاق الوطني، والأجندة الوطنية، ثم لجنة الحوار الوطني، لافتا الى أنه "تم التوافق ولو جزئيا على بعض القضايا والأمور الأساسية، لكن ذلك لم يبدد القلق العام".

ويزيد المصري "الآن الأمور أصبحت أكثر تعقيدا، والناس قلقة أكثر، لذلك نرى محاولات على مستوى النقاش العام، لكن ليس على مستوى حوار، وذلك عبر ندوات ولقاءات مبعثرة، أما الحوار الوطني، فيجب أن تكون له "أسس".

ويقترب المصري من طرح عبيدات، في مسألة أهمية تدفق المعلومات، "حتى تنضج طروحات النخبة والشارع، وتكون على قدر مسؤولية المرحلة، والتخوفات التي تلفها"، ويقول: "لحد الآن لا أعرف، وأعتقد أن غيري لا يعرف، ما هو الموقف الأردني الرسمي من قضايا الوضع النهائي، المتعلقة بالقضية الفلسطينية. هل نحن شركاء بالمفاوضات؟ على الطاولة أم من خلفها؟ يجب أن نعرف ما هو الموقف الرسمي حتى نستطيع وتستطيع المؤسسات أن تبدي رأيها ويصبح هناك حوار".

في موضوع اللاجئين مثلا، يتساءل المصري: "ما هو الموقف الرسمي؟ لأن هناك لاجئين في الأردن، ولاجئين في فلسطين، ونحن نقول إن اللاجئين مسؤوليتنا في الأردن، لكن هل سيكون هناك سلطتان لتحديد مصير اللاجئين، باعتبار أن لهم قرارهم ولنا قرارنا؟ هل سيكون هناك خلاف بين السلطة الفلسطينية والأردن، على هذا الأمر؟ من سيقرر مصير اللاجئين؟! هذا ليس واضحا".

كذلك الأمر ليس واضحا فيما يتعلق بقضية حدود الدولة الفلسطينية.

ويصف الجدل الأردني الداخلي حول إطار الاتفاق لوزير الخارجية الأميركي جون كيري كمن "يتحزر (يخمن) تحزيرا".

برأي المصري، فالحوار الوطني اليوم "يجب أن يركز على الثوابت والقواسم المشتركة، تجنبا لحمى الخلاف، خاصة ونحن نناقش في التفاصيل".

ويضيف "يجب أن نعزز فلسفة وفكرة السلم الأهلي، ونحن بصدد مناقشة أي شأن من شؤوننا الداخلية. وبالاستناد لرؤيته للأوضاع الداخلية والإقليمية، يرى المصري أنه "يجب أن يكون مهما لنا جميعا تماسك الجبهة الداخلية، وأن يكون هناك موقف وطني بالمعنى الصحيح، له روافع شعبية، ويتضمن موقفا جليا من الدولة، وهذا التكامل في المواقف هو السبيل لمواجهة أي ضغط".

حوارات وتوافقات سابقة تبخرت توصياتها!

لكن سبق أن تم الوصول الى توافقات وطنية، كما في الميثاق الوطني ولجنتي الأجندة والحوار الوطني، فما الذي يمكن أن يكون جديدا؟ يجيب المصري ان "المشكلة أمام كل الجهود والتوافقات الوطنية السابقة لم تكن في المجتمع، فقد كان هناك جهد حقيقي وصادق في اللجان الوطنية المختلفة، وجميعها أقرت، بموجب رسائل وتوجيهات ملكية". ويضيف: "بصرف النظر عن توصيات تلك اللجان، نتفق معها أو نختلف، لكن لم يتم الأخذ بها، لا كلا ولا جزءا".

ويستذكر المصري الأجندة الوطنية، التي طلب جلالة الملك بأن تمثل خطة عمل إصلاحية لعشر سنوات، "لكن لم تطبق توصياتها وقتها.. ولا بعد عشر سنوات".

ويرد المصري على سؤال حول معيقات تنفيذ هذه الخطة، بالقول "لست أنا من يجيب عن ذلك، وعلى من يقف وراء إعاقة التطبيق، التوجه من جلالة الملك توجها صادقا، ووضعت الأوراق أمام السلطة التنفيذية، فكان للحكومات رأي، وكان للإعلام رأي، لكن النتيجة لم يطبق شيء".

برأي المصري، فإن الحوار الوطني إذا لم تشارك به مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب بشكل صريح، وضمن التوجيهات العريضة للملك، فلن يأخذ واقعه الصحيح". لافتا الى أن محاولات الحوار والنقاش العام اليوم "مبعثرة لا تؤدي إلى الغرض".

ويؤيد المصري أن هناك "نقصا في المعلومات"، ويقول "نحن بحاجة لفهم الموقف السياسي الأردني أكثر، خصوصا ونحن في قلب الحدث بين فلسطين وسورية"، وزاد "على الأقل، بالنسبة لي، فإن المواقف الأردنية تحتاج لتوضيحات رسمية وحكومية أكثر".

المطلوب من الأردن.. والممكن

الفايز: في سياق ما تحدث به نظيراه، ينطلق الفايز في تشخيصه للواقع الأردني اليوم من منطلقين، الأول هو أن السياسة "فن الممكن"، أما الثاني فهو الوضع الجيوسياسي للأردن.

وبعد أن يؤكد الفايز ضرورة مراعاة واقع الأردن كدولة متواضعة القوة ومحدودة الموارد، يرى أن الدبلوماسية الأردنية، بقيادة جلالة الملك، تراعي المصالح الأردنية كأولوية.

ويشدد الفايز على أن النظام السياسي كان قادرا دائما على حماية مصالح البلاد، منذ تأسيس الإمارة في عهد الملك عبدالله الأول، الذي استطاع حماية المصالح الأردنية رغم شح الموارد.

ويستطرد انه في العام 1948 استقبل الأردن آلاف اللاجئين، دون أن تتأثر الهوية الأردنية، فقد استوعبت الجميع، لأنها هوية جامعة.

ويعيد الفايز التأكيد على أن الدبلوماسية الأردنية "قوية"، وأن الملك "يتحرك بكل الاتجاهات".

ولا يؤيد الفايز مقولة أن الدبلوماسية الأردنية غير قادرة على أن تشرح للناس الموقف الأردني الرسمي، ويؤكد "الملك قال بوضوح: الأردن هو الأردن، وفلسطين هي فلسطين، وكذلك تحدث وزير الخارجية عن ثبات الموقف الأردني باتجاه المصالح الأردنية".

ويجزم الفايز أن الأردن "قادر على حماية مصالحه"، إذا راعى مسألتين مهمتين، وهما: ان السياسة فن الممكن، إضافة لمراعاة موقعنا الجيوسياسي".

مشكلة غياب الحوار الوطني عميقة مجتمعيا

ويجيب الفايز عن سؤال هل لدينا حوار وطني؟ بالقول متأسفا "لا يوجد لدينا في المجتمع الأردني ثقافة الحوار، ولا تقبل الرأي والرأي الآخر". لافتا الى التراشق بتهم "مجانية" للمخالفين بالتفكير أو تخوينهم. كما يستشهد بتجربة الجبهة الوطنية للإصلاح، التي "فرط عقدها على خلفية الموقف من الأزمة السورية، بعد ان كانت موحدة عند انطلاق الربيع العربي.

ويؤكد على ضرورة أن ينطلق أي حوار من الثوابت الوطنية، فالعرش هو صمام الأمان للمجتمع وللنسيج الاجتماعي الأردني، كما أن استقرار المملكة واستقرار النظام السياسي فيها هو صمام أمان لكل دول الخليج، وأن أي فوضى عندنا، بالضرورة ستنتقل، لا سمح الله، إلى الخليج، كما أن الأمن وحمايته وادامته واجب على كل أطياف المجتمع الأردني، وضرورة تغليب الأجندة الوطنية.

الفايز يؤكد أن جلالة الملك "واع لمصلحة الأردن، في أي حل نهائي للقضية الفلسطينية، وعند حدوث أي مفاجآت، يجب أن نكون حاضرين على مستوى الجبهة الداخلية، وملتفين حول العرش الهاشمي، في موضوع حماية المصالح العليا".

وأمام هذا التشخيص، يعتبر الفايز أنه نتيجة لغياب ثقافة ديمقراطية في الأردن "تجذرت العشائرية أكثر، وهذا لا يعني أنها سيئة، بل هي مهمة جدا، ويجب تطويرها وتعظيم الإيجابيات فيها، وتقليص سلبياتها، التي ظهرت متأخرة، وبمستويات اجتماعية مقلقة، من بينها العنف في الجامعات مثلا".

ويعرب الفايز عن تفاؤله بمستقبل المملكة "ما دام العرش يحافظ على التوازن الداخلي، فجلالة الملك هو الحامي والحافظ للأردن".

وحول الواضح والملتبس في الخطاب السياسي الأردني، يرى الفايز أن الملك "جمع أعضاء المكتب الدائم في مجلسي النواب والأعيان ورئيس المحكمة الدستورية ورئيس المجلس القضائي وتحدث بإسهاب عن كل ما يجري"، لكنه يضيف "قد يكون هناك تقصير من قبل الإعلام الرسمي في شرح الخطاب الرسمي وأبعاده للمجتمع، ضمن معادلة سياسية توضح ما يجري"، لذلك يشدد الفايز على ضرورة "توفير استراتيجية إعلامية تساعد في التذكير بالثوابت".

ويرى أن خريطة الطريق لإجراء أي حوار وطني "يجب أن تستفيد من الأوراق النقاشية للملك، والتي غطت كل القضايا الداخلية". معتبرا أن ثمة تقصيرا في فتح نقاشات وطنية حول الأوراق الملكية.

*مستقبل العملية السلمية واستقرار الأردن، في المحور الثاني للندوة، دفع الضيوف للتعليق على التصريحات الرسمية بشأن إطار كيري، وموقف الأردن من قضايا الوضع النهائي، وموقع الأردن من تلك التسريبات حول مستقبل القضية الفلسطينية، وسط تباين في وجهات النظر، تحديدا عن "نواقص" تمكين الجبهة الداخلية بالموقف الواحد:

عبيدات: يبادر عبيدات، عند التطرق الى إطار وحراك كيري، للتساؤل: "هل نحن شركاء في المفاوضات أم فقط متلقون؟"

من وجهة نظر عبيدات، فالموقف الرسمي ما يزال قاصرا في إمداد الرأي العام الأردني بالمعلومات وشرح ما يجري بالمفاوضات، وبما يطمئن الأردنيين على المستقبل.

ويؤكد عبيدات موقفه بالقول: "نحن ضد كل من يثير فتنة"، لكن الأهم، برأيه، "هو أن المجال ما يزال مفتوحا لكل من يريد إثارة الفتنة".

ويحاجج عبيدات بأن غياب المعلومة الدقيقة بشكل شامل عن الناس "يجعل كل واحد يبدأ بالتفكير والتحليل بطريقته الخاصة، سواء بحسن او سوء نية".

ويشدد على ان هناك قضايا "غاية في الأهمية وتشكل فعلا أخطر فصول القضية الفلسطينية، التي لا نستطيع وضع رأسنا في الرمال تجاهها وتجاه استحقاقاتها".

وفيما يتعلق بملاحظة أن الإعلام الرسمي عاجز عن تقديم الموقف الرسمي، يرى عبيدات أن الإعلام عاجز، لأنه في جانب مرعوب، وفي جانب منه منافق، فيما يقف آخر بين الرعب والنفاق، وثمة قلة قليلة تستطيع أن تعطينا الحد الأدنى من المعلومات، التي يجب أن تكون واضحة، لأن غيابها يشكل وقودا للفتن.

وحول سبل إنهاء هواجس الحديث عن الوطن البديل، والموقف الأردني من قضايا مهمة، مثل اللاجئين والقدس والحدود ووجود الجيش في الضفة الغربية، يرى عبيدات وجوب توفر كلام محدد وواضح، حتى لا يكون مثل "حديث الإفك"؛ الذي اختلط فيه حسن النوايا بسوئها".

فتش عن الإرادة السياسية

ويقول عبيدات "الهواجس والأوهام سببها غياب المعلومة، والمعلومة حق للمواطن، ويجب على المؤسسات الرسمية توفيرها، فإذا أردنا أن نصل إلى نتيجة يجب أن ندق على الفخار حتى ينكسر، ونتوقف عن طرح أسئلة لا إجابات لها".

ويتطرق عبيدات لحوارات وطنية سابقة ومخرجات التوافق الوطني، وتحديدا الميثاق الوطني، فيلفت الى أن "المؤسسات الدستورية الثلاث بقيت بعيدة عن مخرجات الميثاق، فلم تقر تشريعات ولا سياسات بموجب مضامينه".

ويخلص عبيدات الى القول إنه "على الرغم من أن الميثاق شكل محطة حوار بناء ومنتج، وخرج بمعادلات توافقية، وبوثيقة صالحة للدخول للمستقبل، لكنه، مثله مثل كل المواثيق الأخرى، تم تجميده، والسبب وراء عدم تفعيل مثل هذه الجهود هو غياب الإرادة السياسية".

راهنا، يعود خلط الأوراق على الساحة السياسية المحلية، واشتباك الجميع بجدالات قد تصل حدود القطيعة، الى أن الجميع "عندما يتكلم عن الثوابت الوطنية فكل يفصلها على مقاسه" حسب رأي عبيدات.

ويقدم عبيدات شعار الوحدة الوطنية كمثال في هذا السياق، حيث يتحدث الجميع عنها، "حتى أصبحت مقولة باهتة جدا، وأصبحت مشكلة من مشاكلنا، وبعد قليل ستصبح "شتيمة"".

يقول عبيدات ذلك، وهو يؤكد، في ذات السياق، أن الوحدة الوطنية هي "أساس الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي"، ويؤكد قناعته بأن "تماسك الجبهة الداخلية وسلامة النسيج الاجتماعي أساس القوة والمنعة للبلد"، لكنه يتساءل: عن التشريعات والقرارات التي تعزز هذا الثابت الوطني؟

ويضيف أنه "في ظل غياب سيادة القانون معظم الأحيان، التي نتحدث عنها في المناسبات، لأنها سيادة انتقائية، حيث أغلقت بعض قضايا الفساد، وبعضها بيد مجلس النواب".

كما يرى عبيدات أن "الجميع يعرف أن الدولة غائبة في مواقع كثيرة من البلد، وما هو ممنوع على الناس جميعا مسموح لآخرين، لأن هؤلاء لديهم القدرة بالتجاوز على القانون ودون أن يتخذ أحد موقفا منهم".

لكن هل نحن بحاجة الى خريطة طريق جديدة وميثاق لولوج المستقبل؟ يرد عبيدات جازما "لسنا بحاجة لخريطة طريق. نحن لدينا فائض من المواثيق، وجميعها مهمة، ومفيدة بالمضمون الذي أنتجته، في السياق والمرحلة التي جاءت فيها، لكن الأهم من ذلك كله، أن تطبق على أرض الواقع، فهذه مشكلتنا".

وبعد أن يؤيد عبيدات أن ثقافة الحوار باتت غائبة عن الناس، فإنه يحمل الدولة والحكومات "مسؤولية رئيسية عن ذلك".

ويقول "الشعب الأردني لم يخلق مثقفا ديمقراطيا، لكن في بدايات الدولة كانت الثقافة موجودة، عند من كانوا يوصفون بالعشائريين، لأن قيادات هذه العشائر كانت تفرز إفرازا طبيعيا، ولم تكن تُعين براتب آخر الشهر وبقرار.. كان المجتمع يفرزهم، وكانت تلك الزعامات الاجتماعية تتحدث عن رأيها بصراحة أمام الدولة بالحق. انقلبت هذه الصورة بالتدريج، أصبحت الزعامات العشائرية تصنع صناعة (...)".

الوقت مناسب لبناء مجتمع متماسك وقوي

المصري: يزيد المصري على ما تقدم به عبيدات، بأنه يعتقد أن هناك نقص معلومات بالتأكيد، لكن يضيف، أن هناك "نقص موقف أيضا، فالدولة الأردنية مهمة، ولها تأثير في كثير من القضايا"، وبرأيه، وأمام الأحداث الكبيرة في المنطقة، فإن على الحكومة أن تحدد موقفها من تلك القضايا.

ويتساءل عند الحديث عن الثوابت الأردنية في المفاوضات: "هل نحن شركاء في بحث قضية اللاجئين، ومن سيقرر عن اللاجئين؟ وما هو موقفنا من التواجد على الحدود؟ وما إلى ذلك من قضايا. هناك قضايا يجب فتح ملفاتها، وأن نسمع موقفا حكوميا واضحا ومعلومات وافية".

ويجد المصري أن هذا هو الوقت المناسب في الأردن لبناء مجتمع قوي متماسك، وعدم السماح بحدوث أية اختلالات فيه، فيما تعيش المجتمعات المحيطة بنا التفكك والصراع والقتال، ويحيطنا سوار ملتهب من الصراعات الإثنية أو الإقليمية أو الطائفية أو المذهبية أو السياسية.

ويرى المصري أن هناك ضرورة اليوم للإجابة عن الكثير من القضايا، كقضايا المواطنة والانتخابات والصوت الواحد، وإصلاح السلطات الثلاث، "لذلك لا نريد أن نبقى نبدو أننا كدولة حائرة، لا تعرف ماذا تفعل".

وزاد "آن الأوان بكل شجاعة أن نزيل أي ضبابية، أو حيرة، بشأن مثل هذه القضايا، وبالتالي نبني أردنا جديدا على أسس جديدة ومتينة، وأن ننهي مواضيع الخلافات التي كانت موجودة، وفتح ملفاتها بصراحة".

لكن المصري يستدرك بالقول: "هذا لا يعني أننا كدولة منهارون، لكن هناك وضع جديد، وتحالفات جديدة، وجيل جديد يمثل ثقلا في المجتمع، ينمو في ظل عصر تكنولوجيا المعلومات، ولديه معلومات، وسقف عال من الحرية، لا يجب أن نبقى جامدين أمام هذه التغييرات".

ويرى المصري أن التغييرات المطلوبة "يجب أن تكون جذرية لا شكلية"، لذلك نحتاج إلى "إعادة تقييم لكل سياساتنا، في التعليم والأمن والبطالة والأسعار والاقتصاد، إعادة النظر بها، واستخلاص العبر، لنسير وفق التطور الطبيعي، الذي سرنا عليه منذ تأسيس الإمارة، وأن لا نخاف من التغيير، فهناك شباب وجيل، يجب أن يأخذ موقعه، لذا فعليه ان يكون على قدر جيد من الفهم والحاكمية والإدارة، واستيعاب مفهوم المصالح العليا للبلاد".

ويطالب المصري بالتوقف عن الحديث في العموميات، ويجد ضرورة للبدء بالإجابة عن الأسئلة، باتخاذ إجراءات واضحة، من خلال المؤسسات الدستورية، وبقانون انتخاب جديد، وبتقوية المجتمع المدني، وغيرها من إصلاحات جذرية.